

الى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

المبالغة في فواتير العلاج بالمصحات الخاصة

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

تفجرت مؤخرا قضية أثارت استياء واسعا في الرأي العام، تتعلق بشابة مغربية مقيمة بألمانيا، جرى نقلها إلى مصحة خاصة بمدينة الدار البيضاء لتلقي العلاج، قبل أن تفاجأ أسرتها بفواتير طبية وصفت بالمبالغ فيها، حيث انتقل المبلغ من حوالي 60 مليون سنتيم إلى 15 مليون سنتيم، دون توضيحات طبية أو محاسبية دقيقة، وهو ما رفضته شركة التأمين الصحي الألمانية.

الأخطر في هذه الواقعة هو لجوء إدارة المصحة، حسب ما تم تداوله إعلاميا، إلى احتجاز المريضة ومنعها من المغادرة في تصرف يمس بالكرامة الإنسانية ويطرح تساؤلات خطيرة حول احترام أخلاقيات المهنة الطبية والقوانين الجاري بها العمل، لولا تدخل الإعلام وتحول القضية إلى رأي عام.

وتعيد هذه الحادثة إلى الواجهة إشكالية غياب المراقبة الصارمة على المصحات الخاصة، وغياب الشفافية في تسعير الخدمات الطبية، وحماية المرضى، خصوصا في حالات الاستعجال أو بالنسبة لمغاربة العالم.

وعليه، نسألكم السيد الوزير عن:

ما مدى قانونية احتجاز المرضى داخل المصحات الخاصة بسبب خلافات مالية؟

ما هي آليات مراقبة الفوترة الطبية بالمصحات الخاصة، وكيف يبرر الانتقال من مبلغ 60 مليون إلى 15 مليون سنتيم؟

ما هي الإجراءات الجزرية والوقائية التي تعتزمون اتخاذها لحماية المرضى ووضع حد لمثل هذه الممارسات؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

سلوى البردعي